

نحو منهجية جديدة لإدارة التنمية في الجزائر
د. هشام طراد خوجة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد الشريف مساعديه - سوق أهراس

ملخص

تتعدد وتتداخل تعقيدات عملية التنمية خاصة في بلد مترامي الأطراف مثل الجزائر، ما يفرض على الدولة في إطار عملية إدارة التنمية وضع أساليب وتقنيات تخول لها حصر المتطلبات والاحتياجات مع العقلانية في استعمال الموارد. تهدف هذه الورقة إلى توضيح عمل مراكز المعلومات التي أوجدتها الدولة وما ينبغي أن تكون عليه في أسلوب إدارتها والإشراف عليها والتنسيق بينها، كإستراتيجية تؤمن استيعاب التطور الحاصل في تقنية المعلومات، من أجل التوفيق بين متطلبات عملية التنمية وأساليب تجسيدها.

الكلمات المفتاحية: إدارة تنمية، معلومات اقتصادية، نظام وطني للمعلومات.

Vers une nouvelle façon de gérer le développement en Algérie

Résumé

Les outils de la révolution informatique et de l'ingeneerie de connaissances sont devenues indispensables dans le processus de gestion du développement, surtout dans un pays très vaste comme l'Algérie et particulièrement dans des domaines essentielles tels que la distribution de la richesse, et la rationalisation des ressources. Le but de cet article est de mettre en valeur les principales fonctions des centres d'information créés par l'Etat et ce qu'il devrait être dans le style de la gestion et de la supervision et la coordination entre eux, en tant que stratégie pour contrôler le développement de la technologie de l'information, afin de concilier les exigences du processus de développement et les méthodes de les atteindre.

Mots-clés: Gestion du développement, information économique, système nationale d'information.

A new approach to management development in Algeria

Abstract

Development, as a process, has become more and more complex in Algeria. As part of development management, it requires methods and techniques to be established so that they can allow it to manage its needs in a rational way. The aim of this paper is to highlight the importance of building up a national economic information system as a strategy and to make sure that new statistical methods and information technology are mastered. This can be achieved when you balance development needs and the different ways of their implementation.

Key words: Development Management, economic Information, national information system.

مقدمة

تشير معظم تعريفات التنمية أنها ليست مجرد تحسين ظروف المعيشة، ولكنها هدف مستمر وقدرة على التغيير، والنمو والتطور. فهي مسألة نسبية ودائمة التغيير، لهذا نجد أن أهدافها تتغير وفق ما يحتاج إليه المجتمع، وما هو ممكن التحقيق.

ولما كان الاحتياج والممكن يتغيران وفقاً للظروف، فإن أهداف التنمية تخضع لذلك التغيير، ولما كانت كل جوانب التنمية تتداخل ويتفاعل بعضها مع بعض، فإنه من الصعب تصور تنمية في جانب دون أن تصاحبها تنمية في جوانب أخرى. فالتخلف الاقتصادي يقف جنباً إلى جنب مع التخلف الإداري، كما أن التخلف في هذين الجانبين يرتبط بالتخلف في الجوانب الأخرى، سياسية واجتماعية وثقافية؛ فالتنمية عملية مجتمعية متشابكة متكاملة في إطار نسيج بالغ التعقيد.

وبما أن كل المناهج النظرية والتجريبية تشير إلى ضرورة المشاركة في التنمية، فعلى الدولة التي تعتبر المصممة للمشاريع التنموية والمنفذة لها أن توفر المعلومات المطلوبة لرسم السياسات وإعداد البرامج الإنمائية، إضافة إلى تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات في المجالات المختلفة ضمن إستراتيجية وطنية واضحة المعالم تتصهر أهدافها مع الأهداف التنموية.

كل هذا يستدعي إقامة نظام وطني يختص في رصد المعلومات وتجميعها عن كل العناصر الداخلة في عملية التنمية، وتشكل على أساسها مؤشرات تساعد في اتخاذ القرارات، على المستوى الجزئي والكلّي بما يخدم إدارة العناصر والمشاريع.

وقد أبدت الجزائر على غرار الكثير من الدول اهتماماً خاصاً بتوفير المعلومات في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية خلال العقود القليلة الماضية، وذلك بإقامة مجموعة من مراكز المعلومات والإحصاءات الوطنية ذات الاهتمامات المختلفة.

إشكالية الدراسة: تكمن مشكلة هذه الدراسة في محاولة الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

- كيف تساهم مراكز المعلومات التي أوجدتها الجزائر في عملية إدارة التنمية؟
- وتثير هذه الإشكالية طرح التساؤلات الفرعية التالية:
- هل الإدارة السليمة لعملية التنمية وتحقيق أهدافها يمر بالضرورة عبر التحكم الجيد في المعلومات؟
- هل المراكز التي أوجدتها الجزائر قادرة على توفير معلومات بجودة عالية، وهل يمكن اعتبارها نظام وطني للمعلومات؟

أهمية الدراسة: يستمد هذا البحث أهميته من خلال:

- تركيز الدراسة على واحدة من أهم الطموح والآمال التي يعلقها الشعب على عملية التنمية، وهي حسن إدارتها بالمزيد من العدالة في توزيع الموارد والمشاريع والاهتمام بكل القطاعات والمشاركة الفعالة بين كل القوى.
- تبصير أصحاب القرار بما ينبغي أن تكون عليه مراكز المعلومات وعملية إدارتها والإشراف عليها، للارتقاء بجودة المعلومة وما يمكن أن يضيفه ذلك على جودة القرارات.
- تخفيض تكلفة البحث العلمي من خلال إمكانية الاحتفاظ بنتائج البحوث السابقة والتي يمكن أن تكون مدخلات لبحوث أخرى.

- استغلال بيانات نوعية تتعلق بأبعاد، واقع، معوقات، استراتيجيات، عملية التنمية من قبل جميع الشركاء.

فرضيات الدراسة: تقوم هذه الدراسة على فرضيتين أساسيتين هما:

- توفر المعلومة الاقتصادية عامل حاسم في عملية التنمية وإدارتها.
- عملية إدارة التنمية في الجزائر تحتاج إلى المزيد من المعلومات ذات الجودة العالية.
- خطة الدراسة:** سنحاول الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال المحطات التالية:
- إدارة التنمية: المفهوم والمبررات، الأهداف وعلاقتها مع دعائم النظام الوطني للمعلومات.
- النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية: المفهوم والمكونات، الأهداف والمهام.
- إنجازات وتطلعات مختلف مراكز المعلومات الجزائرية في مجال إدارة التنمية.

منهج البحث العلمي المستخدم: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية في الموضوع، مع تناول بالتحليل أبرز العلاقات والمتطلبات.

1- ماهية إدارة التنمية وعلاقتها بالنظام الوطني للمعلومات:

1-1- ماهية إدارة التنمية:

1-1-1- مفهوم إدارة التنمية: إن الإدارة هي إنجاز أهداف تنظيمية من خلال الأفراد وموارد أخرى، والقيام بالوظائف الإدارية الخمس الأساسية (التخطيط، التنظيم، التوظيف، التوجيه، الرقابة).

أما بالنسبة للتنمية فلقد تعددت تعاريف الكتاب والمفكرين لمفهومها وذلك راجع إلى خلفياتهم وتجاربهم بالإضافة إلى اختلاف الزوايا التي ينظرون من خلالها ومن أشهر هذه التعاريف هو ذلك الذي إصطلحته هيئة الأمم المتحدة سنة 1956، إذ اعتبرت التنمية "العملية التي بمقتضاها توجيه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع بهدف خلق ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن"⁽¹⁾.

إن لهذا التعريف أهمية خاصة لأنه يحدد الجوانب الأساسية لإدارة التنمية، ويمكن أن نميز ذلك من خلال تناول أبعاد هذا التعريف مع الوظائف الأساسية للإدارة كما يلي:

- **التخطيط:** أن تكون مشروعات التنمية مخطط لها في إطار خطة شاملة للإصلاح والارتقاء بالمجتمع، وربما قد تبدو محاولة ربط مشروعات التنمية بالخطة الشاملة شيء من المبالغة، ولكن العلاقة بينهما تصبح أكثر وضوح عندما ندرك أن أحد أهداف التنمية هو ربط المجتمع المحلي بالمجتمع الوطني.

- **تنظيم:** يطرح التعريف فكرة تعاون جميع الفئات في تنفيذ مشاريع التنمية ويكون لموقف أفراد المجتمع ومدى فعاليتهم واقتناعهم وتقديرهم لنتائج المشاريع الجانب المهم، وهذا يكون بالاعتماد على القدرات والإمكانات المحلية حتى ولو كانت محدودة مرحلياً وهذه هي التنمية الفعلية والواقعية، فالتنمية تعمل على نشر المبادرة والتعاون وهي بذلك تنطوي على جانب تربوي، تأهيلي وتنظيمي.

- **توظيف وتوجيه:** إن التنمية هي عملية تغيير مستمرة وشاملة أي أنها عملية اجتماعية مما يدفعنا إلى الربط بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي بالاستخدام الأمثل للقدرات البشرية من خلال التكوين المستمر والاستفادة منها في المجالات التي تكون فيها نسبة مردوديتها أعلى، مع تقديم لها يد المساعدة لتحقيق ذاتها.

- **الرقابة:** إن المساهمة في تقدم المجتمعات بأقصى ما يمكن يتطلب مقارنة النتائج مع بعض المؤشرات لقياس الأداء ومعرفة نسب التقدم وتصحيح المسارات.

إن التنمية هي عملية هادفة تتم وفق خطة معينة، ووفق تنظيم معين لها أهداف واضحة ومحددة المعالم قد تتجاوز المجال الاقتصادي والمادي ككل، تتطلب تضافر كل الجهود والاستخدام الأمثل لكل الموارد، مع المتابعة المستمرة لمسايرة كل التطورات، فالحديث على التنمية يقتضي بالضرورة الحديث على إدارة هذه العملية من خلال مسايرة أحداثها، مكوناتها، علاقاتها... إلخ، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف إدارة التنمية على أنها "عملية شاملة ومستمرة ومخطط لها، الهدف منها هو إحداث تطور ملموس في حاله الفرد والمجتمع ككل، وذلك بالتركيز على الجوانب الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والإدارية التي ستحدثها التنمية في الارتقاء بالإنسان وتطوير كفاءته ودعم ثقته في نفسه بتضافر مختلف الجهود والإمكانات البشرية والمادية والتنظيمية لتوفير المعلومات عن المجتمع وموارد المادية حتى يتسنى تأمينها والمحافظة عليها، فهي مسئولية إدارية تمثل التزاماً عملياً، جماعياً، منظم، مستمر".

1-1-2- مبررات إدارة التنمية: يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات داخل الإقليم الواحد؛
- زيادة السكان بمعدلات تفوق معدلات الطبيعية للتنمية، مع إمكانية نضوب بعض الموارد الاقتصادية وعدم صلاحية بعض الموارد للاستثمار أو الاستغلال⁽²⁾؛

- عجز الأجهزة والأساليب الإدارية التقليدية الموجودة في القطاع العام عن مواجهة التحديات التنموية وتحقيق الطموحات الشعبية المتصاعدة من أجل التقدم والتحرر والعدالة والرفاه العام؛

- ضعف قدرات القطاع الخاص في الدول النامية وحاجته لخدمات البنية التحتية والتي تقع ضمن مسؤوليات الدولة وأجهزتها؛
- تقدم نظم التعليم والتدريب، ظهور حرف جديدة، تزايد الحاجة إلى مهارات... إلخ، ما يستدعي التحكم في إدارة الموارد المختلفة بشرية كانت، مالية أو مادية بشكل يسمح بالتكيف التلقائي مع هذه التحولات.
- ضرورة مشاركة كل القطاعات في عملية التنمية الاقتصادية نظراً لما تتسم به من أبعاد زمنية ممتدة والتخصصية المتعددة والقطاعية الشاملة مما يقتضي تنفيذها من خلال سياسة وطنية الصياغة والتنفيذ⁽³⁾.
- 1-1-3- خصائص عملية إدارة التنمية⁽⁴⁾:**
- ترتبط إدارة التنمية بالطموحات والأهداف والفرص والمشكلات التي تواجهها الدول النامية وخصوصاً حديثة الاستقلال؛
- تعمل إدارة التنمية على التحرر النسبي من القيم والأساليب والهيكل التقليدية للإدارة العامة وتستبدلها بأخرى جديدة ومتطورة تلائم الأهداف والطموحات التنموية، فهي تمثل تعزز الإبداع في مجال الإدارة العامة؛
- تبنى إدارة التنمية لفكرة التعاون والمشاركة بين القطاعين العام والخاص؛
- تقوم إدارة التنمية على الانفتاح والتعاون الدولي بطرق عديدة تشمل المساعدات الخارجية بأنواعها ومصادرها المختلفة وتبادل الخبرات البشرية والتكنولوجية والتعاون الاقتصادي؛
- إدارة التنمية هي أداة حيوية للتغيير المجتمعي بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتكنولوجية وغيرها، لذلك فهي تستند إلى التخطيط المنظم والمدرّوس من أجل الانتقال بالمجتمع من مرحلة إلى أخرى أكثر تقدماً أي أفضل من سابقتها وفقاً لمقاييس كمية ونوعية محددة.
- 1-1-4- أهداف عملية إدارة التنمية:** يمكن اعتبار الأهداف التالية لإدارة التنمية الوطنية⁽⁵⁾:
- تنمية القدرات المختلفة ورفع الكفاءة الذاتية من حصيلة البحث والتطوير مع استيعابها للتكنولوجية المنقولة أو المبتكرة؛
- استقراء أولويات التنمية العاجلة، المتوسطة وبعيدة المدى، مع وضع برامج وطنية شاملة تربط مساهمة كل القطاعات في نجاح هذه الأولويات؛
- رفع كفاءة استخدام الموارد الوطنية بمضاعفة القيمة المضافة، وتطوير أسس التكنولوجية المستخدمة من أجل إتاحة فرصة التصدير أمام المنتج النهائي؛
- تحديد المزيج الأنسب من المنتجات المحلية والمستوردة بما يخدم القدرات الذاتية برفع الكفاءة مع سد الحاجات؛
- تحقيق التكامل والاستمرارية للجهود التنموية من حيث الكفاية والتكامل مع المعلومات وارتباطها بالبحث العلمي والتطور التكنولوجي والتسلسل لعمليات الإستعاب، التطويع، الصياغة، المحاكاة، الابتكار، الانتشار، البرمجة وتحديد هذه الأهداف في تعاقدات نقل التكنولوجيا؛
- تدعيم القدرات التنافسية والتصديرية في الإنتاج بحيث تعكس البرامج، الخطط، اللوائح، المشروعات، الحوافز، الاتفاقات، التشريعات والعقود لوضع إسهامات محددة وأهداف مبرمجة على المستوى الوطني، القطاعي والمؤسسي؛
- التكامل التخطيطي، التنظيمي والزمني بين منظومة المؤسسات المعنية بالتنمية على المستويات الإشرافية، التنفيذية، العلمية والتكنولوجية؛
- تأكيد إسهامات مطابقة برامج وخطط التنمية للأهداف الوطنية؛
- ترشيد كل نشاطات التعاون الدولي في إطار إسهامات محددة ومبرمجة للقدرات في كل الخطط والمشاريع.
- 1-2- علاقة إدارة التنمية بدعائم النظام الوطني للمعلومات:** حيث سنركز من خلال هذا العنصر على علاقة إدارة التنمية وكل من الدول باعتبارها المنشئة والمشرفة لنظام المعلومات الوطني والقائمة على إدارة التنمية، وعلى

المعلومة باعتبارها الوحدة الأساسية في تركيب نظام الوطني للمعلومة وهي أساس رسالة الاتصال في عملية الإدارة، وعلى تكنولوجيا المعلومات باعتبارها أهم أدوات نظام المعلومات الوطني وتبعية عملية الإدارة لها.

1-2-1- إدارة التنمية والدولة: يرجع الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطنياً ومحلياً باعتبارها ممثلة للمجتمع ومعبرة عن إرادة المواطنين وطموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي لعدة اعتبارات⁽⁶⁾:

- الدولة هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية لما تملكه من إمكانات مادية وبشرية وتنظيمية ومالية؛
- القوة السياسية الوحيدة القادرة على مواجهة الاحتكار المحلي والأجنبي؛
- الدولة لديها الإحاطة الكاملة بمختلف العوامل والمتغيرات الإقليمية والعالمية التي تؤثر على الأهداف والبرامج؛
- حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية وتوجيهه نحو خدمة الأهداف الإستراتيجية للمجتمع؛
- الدور التحفيزي الذي تؤديه الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي الوجهة الأكثر احتياجاً في المجتمع عن طريق تقديم الحوافز المتعددة؛
- تمثل السلطة القانونية والتنفيذية المؤهلة والقادرة على إجراء التغييرات الاجتماعية الضرورية لدعم التنمية.

1-2-2- إدارة التنمية والمعلومات:

في ظل تنامي الوعي بأهمية المعلومات وحيوية دورها في صناعة القرارات، أظهرت الخبرة العملية في شتى حقول السياسة والإدارة والبناء التنموي الحاجة الماسة والملحة للمعلومات في سياق عمليات رسم السياسات وصياغة الخطط والبرامج واتخاذ ما يلزم من قرارات وتقييم الأداء⁽⁷⁾، والواقع أن الاهتمام بالمعلومات أخذ يتزايد تحت تأثير ما يتحقق من تطورات فعلية في مختلف مجالات البناء الاقتصادي والاجتماعي، واتساع مهام الإدارة السياسية مع الأخذ بسياسات وبرامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية، إلى جانب ما يطرأ من تغييرات عالمية متسارعة وما تحدثه ثورة المعلومات من انعكاسات شاملة في كافة مناحي الحياة.

1-2-3- إدارة التنمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال:

أحدثت تكنولوجيا المعلومات والاتصال تغييراً كبيراً على أسس والسلوكيات الاقتصادية القديمة بما يجعل وسائل التحليل القديمة غير قادرة على استيعاب مستجدات هذا الواقع، والذي يقوم على خلق الثروة غير المادية وإقامة علاقة جديدة بين رأس المال والعمل، مع إحداث بنية جديدة في تكاليف الإنتاج وهياكل الأسواق.

وكانت هذه التغييرات على مستوى عالٍ من الأهمية، الشيء الذي أدى إلى تقسيم الاقتصاد إلى قطبين: اقتصاد قائم على السلعة، واقتصاد مبني على المحتوى المعلوماتي⁽⁸⁾، وعلى الرغم من التكامل القائم بينهما، فإنهما يختلفان عن بعضهما البعض من حيث أنماط تداول السلعة ومن خلال مجالات عمل القوانين الاقتصادية.

2- النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية: المفهوم، الأهداف والمهام:

1-2-1- مفهوم النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية:

مع انتشار استخدام الحاسوب والبرمجيات تزايد في العقود الثلاث الأخيرة الاهتمام بنظم المعلومات الإدارية والمالية أين نجحت في تسهيل وتنميط عمليات اتخاذ القرار على مستوى المؤسسات، الهيئات والدوائر الحكومية.

وبالاستفادة من انتشار شبكات الاتصال وأمام القيود المتعددة للتنمية، أصبحت أنظمة المعلومات تأخذ المنحى الوطني لمحاكاة النجاح على مستوى الوحدات الاقتصادية والإدارية، ومن هنا برز مفهوم النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية.

يقصد بنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية مجموعة مركبة من أنظمة المعلومات الفرعية، المستقلة والمنظمة التي تعمل على تسهيل اتخاذ القرار ومعرفة الاختيار الاقتصادي الأمثل، هذه الأنظمة الفرعية صممت من أجل تلبية احتياجات المسيرين وتزويد الأنظمة الفرعية الأخرى، وبالتالي فإن كل نظام فرعي يستفيد مما يقدمه الآخر⁽⁹⁾.

فجوهر المفهوم يتلخص في أن هذا النظام ذا البعد الوطني يقوم على مبدأ النظام المفتوح، حيث يتكون من مجموعة الأجزاء الفرعية التي تعمل باستقلالية عن بعضها البعض، ويمكن أن تكون مخرجات فرع منها (معلومات) هي مدخلات فرع آخر (بيانات)، والمميز فيها أنها تعمل بشكل منسق تحت إشراف هيئة واحدة، تسعى لتحقيق أهداف جزئية تصب في هدف رئيسي واحد هو خدمة التنمية الشاملة والمستدامة.

وبالنظر إلى الوظائف الأساسية التي تقوم بها هذه الفروع والأساليب العملية التي تعتمد عليها في تحقيق أهدافها، نميز بين مجموعة من مراكز معالجة البيانات الاقتصادية، حيث يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 01: أهم أساليب ووظائف مراكز البيانات الاقتصادية

مراكز معالجة البيانات الاقتصادية	الوظائف الأساسية	الأساليب العملية
مركز معالجة المعاملات	- معالجة البيانات بالدفع. - معالجة البيانات على أساس الوقت الفعلي. - استخدام الحواسيب الضخمة.	- توفير قاعدة بيانات جزئية أو شاملة. - نماذج إحصائية. - نماذج التخطيط، البرمجة، التنبؤ.
مراكز المعلومات الاقتصادية	- توليد وثائق وتقارير وتنبؤات. - إعداد مقارنات جغرافية. - إعداد مقارنات تاريخية. - معالجة بعض المشكلات الاقتصادية.	- تفاعل المستفيد ومركز المعلومات. - إعداد قوائم وتقارير اقتصادية. - اقتراح نماذج إحصائية.
مراكز دعم القرارات الاقتصادية	- محاكاة ونمذجة القرارات الاقتصادية. - استغلال مباشر للوقت. - عرض نتائج المحاكاة للمشكلات الاقتصادية.	- قاعدة نماذج تحليلات وسيناريوهات اقتصادية مستقبلية.
مراكز قواعد المعرفة الاقتصادية	- نمذجة الخبرات المثالية. - محاكاة القرارات الاقتصادية المعقدة.	- قاعدة معرفة. - نظام خبرة. - ذكاء اقتصادي اصطناعي. - معامل تجارب على القرارات.
مراكز المعالجة الاقتصادية الذكية	- التخطيط الاستراتيجي لاقتصاد الغد. - إبداع اقتصادي. - تعلم من الخبرات السابقة.	- نظام تعلم اقتصادي. - نظام معرفة اقتصادية ذكية. - أساليب نمو اقتصادي. - أدوات تكيف ديناميكي.
مراكز دعم الاقتصاديين والمديرين	- ملاحظة بيئة القرار. - تقييم المعلومات الاقتصادية. - تحليلات اقتصادية.	- نماذج إحصائية. - تقديرات افتراضية. - هياكل بيانات اقتصادية ومحاسبية.
مراكز دعم القرارات الاقتصادية	- تجميع المفاهيم الاقتصادية والتجارية. - ربط المفاهيم بعناصر المشكلة. - إتاحة البدائل الممكنة. - تقييم البدائل لاختيار الحلول المثالية.	- تقديرات خبيرة. - هياكل معلوماتية. - نماذج وأساليب إحصائية.

المصدر: فريد النجار: "دور الإحصاءات والمعلومات في رسم السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية- تجارب مجلس التعاون الخليجي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2010، ص 65-66.

ومن خلال هذا الجدول يمكن استخراج مجموعة من الملاحظات:

- إمكانية ظهور هذه المراكز أو البعض منها كأجزاء في نظام واحد.
- إمكانية إقامتها على المستوى الجزئي كما الكلي.
- أن منها ما يمكن أن يكون شكل متطور لآخر.
- أن هذه التسميات يمكن أن تختلف في بعض الدول حسب الغاية منها أو الجهة المسؤولة عنها أو القطاع الذي تنشط فيه...إلخ.

2-2- الهدف من إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية: على اعتبار أن لكل نظام هدفاً أنشئ من أجله، فإن للنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية أيضاً هدفاً أو مجموعة من الأهداف أنشئ لأجلها. وقد يختلف الهدف من إنشائه من دولة إلى أخرى؛ فقد ترى بعض الدول أن الهدف من إنشائه هو هدف اقتصادي بالدرجة الأولى، في حين قد ترى دول أخرى أن الهدف من هذا النظام هو هدف سياسي أو اجتماعي... إلخ، ويمكن ذكر بعض الأهداف التي نراها شاملة لكل الاتجاهات السابقة، من خلال النقاط التالية⁽¹⁰⁾:

- تجميع مصادر المعلومات بهدف استغلالها من أجل المساعدة في عملية صنع القرار.
- إزالة الحواجز التي تمنع تبادل المعلومات مع احترام حقوق ومسؤوليات الأفراد والمؤسسات التي تؤكد خصوصية المعلومات ووحدةها.

- تجسيد الأسلوب التشاركي في تناول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية... إلخ.
- إنشاء بنية تحتية جيدة للمعلومات تهدف إلى الربط بين مصادر المعلومات ومستخدميها.

2-3- أهم المهام المنوطة بنظام الوطني للمعلومات: تتعدد المهام الموكلة لنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية فمنها ما هو واضح ومعلن ومنها ما هو متضمن في وظائف و مهام أخرى، ويمكن أن نشير للمهام الأساسية التالية:

2-3-1- مؤشر للشفافية وللحكم الراشد: مع زيادة مجال استخدام التقنيات الحديثة للاتصال، زادت الضغوطات التي تمارسها وسائل الإعلام على مختلف الهيئات، الإدارات والحكومات. وتأسست في هذا الصدد منظمات دولية غير حكومية مهتمة بمتابعة وكشف الطرق غير السوية في إبرام الصفقات الحكومية تحت مسمى "منظمة الشفافية الدولية"⁽¹¹⁾ سنة 1993. وعلى هذا الأساس اخترت كل الدول الأعضاء الإفصاح عن المعلومات للجمهور عن طريق وضع اللبنة الأولى لأنظمة المعلومات الوطنية.

2-3-2- تجسيد لمجتمع المعرفة: يقوم نظام المعلومات الوطني أساساً على نشر المعرفة؛ إنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات نشاط المجتمع (الاقتصاد، المجتمع المدني، السياسة والحياة الخاصة) وصولاً للارتقاء بالحالة الإنسانية إلى أعلى المستويات⁽¹²⁾. وبتعبير تقني فإن نظم المعلومات يمكنها أن تعزز من فرص التعليم المنظم عن طريق تحديد وتعريف، واقتناص وترميز، وتوزيع وتعميم المعرفة بنوعيتها الضمنية والمعلن⁽¹³⁾.

2-3-3- أحد أطراف تحقيق الكفاءة الاقتصادية: تختص أنظمة المعلومات الوطنية بجمع المعلومات، ومعالجتها وتصنيفها حسب مقتضيات الاستعمال. ويفيد تشييد هذه الأنظمة في تحقيق الفعالية على المستوى الكلي، حيث يؤدي نشر المعلومات إلى دعم اتخاذ القرار، وبالتالي ترشيد استخدام الموارد وتحقيق كفاءة الاقتصاد⁽¹⁴⁾.

2-3-4- جهاز لتقييم الأداء: من خلال النظام الوطني للمعلومات تتم المقارنة بين النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة بما يقابلها من المؤشرات المستهدفة، أو بتلك التي تعكس الأداء خلال الفترات السابقة، أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية وأساليب التنظيم والإدارة⁽¹⁵⁾.

2-3-5- جهاز للإنذار المسبق: حيث يمكن النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية صناع القرار على المستوى الكلي من الحصول على المعلومات الخاصة بالتوقعات المستقبلية لحالة الاقتصاد الوطني في جميع المجالات الصناعية والتجارية والمالية وغيرها. وتكون هذه المعلومات على شكل تقارير صادرة عن النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية حيث تصف التوقعات المستقبلية لواقع الاقتصاد الوطني، أو على شكل بيانات يمكن أن يعتمد عليها أصحاب القرار في صياغة توقعاتهم المستقبلية، مما يسمح بالإنذار المسبق لصناع القرار عن الأزمات التي قد تحدث، لاتخاذ القرارات الاستباقية التي تحول دون حدوث هذه الأزمات⁽¹⁶⁾.

3- إنجازات وتطلعات مراكز المعلومات الجزائرية في إدارة التنمية: تتوفر الجزائر على مجموعة من المراكز للمعلومات والإحصاءات تسمى بتسميات مختلفة تعبر في الغالب عن الغرض الذي أنشئت من أجله، فأهدافها مختلفة قد تكون مرحلية كما قد تكون إستراتيجية، وفي ما يلي عرض مبسط لهذه المراكز، مهامها وإنجازاتها:

3-1- الديوان الوطني للإحصاء (ONS): أنشئ بعد الاستقلال تحت اسم المحافظة الوطنية للإحصاء السكاني، بتاريخ 10 مارس 1964 وقد جاء المرسوم 82-489 المؤرخ في 18 ديسمبر 1982، ليتضمن إنشاء الديوان الوطني

للإحصائيات، ويتولى مهمة إنجاز جميع الأشغال الإحصائية خاصة ما كان منها ضرورياً لإعداد التخطيط الوطني، وكل التحقيقات والإحصائيات التي تسمح بمعرفة الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

3-1-1- مهامه: تتمثل المهام المسندة للديوان الوطني للإحصاء في ما يلي (17):

- يقدم الديوان الوطني للإحصائيات وينهض بتقديم المعطيات الإحصائية التي تسمح بوصف المسار العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

- يتصور ويساهم على الصعيد التقني في تصور الإحصائيات الوطنية بالاتصال مع الوزارة أو أي مصلحة معنية أخرى، وينجز ذلك وفقاً للتوجهات المحددة في هذا الميدان.

- يجري تحقيقات إحصائية وطنية، جهوية أو قطاعية ذات طابع ديمغرافي، أو اقتصادي أو اجتماعي، كما ينظم ويطور نشر الإعلام الإحصائي، ويساهم في معرفة دوائر الإعلام الإحصائي وتحسينها، من خلال إنشاء الفهارس الإحصائية اللازمة وتسييرها لتأدية مهامه.

- يجمع ويستغل ويحلل المعطيات الإحصائية المتعلقة بالوقائع الديمغرافية المسجلة في مصالح الحالة المدنية.

- يتناول تطور الأسعار وينجز الأشغال الخاصة بحساب المؤشرات.

ومن أجل قيام الديوان بمهامه على أحسن وجه قام بإنشاء مجموعة من المديريات بغرض تقسيم المهام وخلق نوع من التخصص على مستوى الديوان، حيث تقسم هذه المديريات إلى مديريات رئيسية وأخرى مكملية، حسب أهمية الدور الذي تلعبه كل واحدة منها في ميدان جمع، معالجة، تخزين ونشر المعلومات.

3-1-2- مساهمة الديوان في توفير المعلومات وإدارة التنمية: يمكن تناول ذلك بالتركيز على النقاط التالية (18):

أ- **تقلبات الأسعار:** يقدم الديوان الوطني للإحصائيات معلومات عن أسعار المنتجات في عروض الجملة وعروض البيع بالتجزئة، كما يقدم عرضاً لتقلبات الأسعار في فترة زمنية غالباً ما تكون السنة، كما يقدم بعض المؤشرات الاقتصادية التي ترتبط مباشرة بتقلبات الأسعار، مثل معدلات التضخم والقدرة الشرائية... إلخ.

ب- **النشاط الاقتصادي:** يقدم الديوان معلومات تخص الإنتاج الصناعي والأشغال العمومية، أما المعلومات الفلاحية فهو يعتمد في إنتاجها على مصالح وزارة الفلاحة.

ج- **المبادلات الخارجية:** يقدم الديوان معلومات عن الاستيراد والتصدير خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون السنة، ويعتمد في ذلك على المعلومات الصادرة من مصالح الجمارك.

د- **المؤشرات المالية والنقدية:** يهتم الديوان الوطني للإحصائيات بتقديم معلومات تتعلق بمعدلات الصرف وأسعار العملات، معدلات الفائدة السائدة وحجم الكتلة النقدية... إلخ، حيث يقدم الديوان معلوماته المالية والنقدية بناءً على معطيات البنك المركزي، عدا المعلومات المتعلقة بوضعية الخزينة، فيقوم الديوان بمتابعتها مباشرة.

هـ- **المعلومات الخاصة بالعمالة:** يقوم الديوان الوطني للإحصائيات بمتابعة تطور العمالة في البلاد وتطورات سوق العمل، مما يسمح بمعرفة معدلات البطالة. كما يقدم بعض المؤشرات التي يقوم بحسابها مثل: إنتاجية العامل الجزائري، عدد العمال في القطاع العمومي والخاص، القطاعات الأكثر جذباً للعمال، الأجر القاعدي المقبول... إلخ.

3-2- مراكز للمعلومات التجارية والاستثمارية: ونميز هنا بين ثلاثة مراكز:

3-2-1- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI):

أنشئت الغرفة بمقتضى المرسوم الفرنسي المؤرخ في 1873 تحت مسمى الغرفة التجارية للجزائر العاصمة، حيث كانت مكلفة بتقديم المعلومات والآراء التي تطلبها السلطات الفرنسية المتعلقة بالصناعة والتجارة، مع تقديم الاقتراحات التي من شأنها المساعدة في تنمية الصناعة. وبعد الاستقلال أعيد تنظيم الغرفة حيث تم إنشاء غرفة في كل ولاية (19)، ونظراً للتحويلات الاقتصادية التي عاشتها الجزائر في نهاية الثمانينات، والتحول نحو اقتصاد السوق تم إنشاء غرفة وطنية للتجارة ذات طابع صناعي وتجاري.

ويمكن تلخيص إنجازات الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة في ما يلي:

- إصدار فهارس للقطاعات المختلفة، ومجلة اقتصادية تجارية كل ثلاثي تشتمل على دراسات وتحليل تساعد على فهم التغيرات الاقتصادية.

- تقدم خدمات آنية عبر مجموعة من المواقع، وتوفّر معلومات عن الأسواق الخارجية. كما تنظّم لقاءات العمل بين المؤسسات الجزائرية والأجنبية، ومعارض في الخارج.

2-2-3- المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات (CNIS):

استحدثته المديرية العامة للجمارك سنة 1993 من أجل مواكبة التغيرات التي يعيشها الاقتصاد العالمي، والتحول التي يشهدها الاقتصاد الجزائري. يتولى هذا الجهاز تنظيم وتسيير شبكة المعلومات المتعلقة بالتجارة الخارجية. ومن أبرز المهام المنوطة به⁽²⁰⁾:

- إدارة قواعد المعطيات وتصميم وثائق الإحصاء.
- إعداد الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية للبلد، وإعداد الدراسات والتحليل المتعلقة بعمليات التجارة الخارجية، ووضع التقديرات لها.

- تبليغ وإيصال المعلومات الإحصائية المتعلقة بالتجارة الخارجية إلى مستعملها.

3-2-3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

وهي وكالة تابعة لرئاسة الحكومة، مكلفة أساساً بالبحث والدراسة، وتقديم المقترحات والآراء من أجل ترقية الاستثمار وتطويره في الجزائر. ومن أجل تسهيل أداء مهامها رافق إنشاء الوكالة مجموعة من الهيئات المكلفة لأنشطتها هي:

أ- المجلس الوطني للاستثمار⁽²¹⁾: يرأسه رئيس الوزراء، وهو مكلف باقتراح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها وكل التدابير التحفيزية. كما يحدد الامتيازات وأشكال الدعم.

ب- صندوق دعم الاستثمار⁽²²⁾: مكلف بتمويل المساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين في شكل امتيازات لتغطية تكاليف أعمال القاعدة الهيكلية اللازمة لإنجاز الاستثمارات.

ج- الشباك الوحيد⁽²³⁾: ويضم مختلف المتدخلين الأساسيين في عملية الاستثمار، حيث يتكون من ممثلين عن الهيئات والمؤسسات المعنية مباشرة بالاستثمار كالوزارات والبنك المركزي والمركز الوطني للسجل التجاري ومديرية الجمارك ومديرية الضرائب...إلخ. تقدم الوكالة مجموعة من الخدمات تهدف في إلى ترقية الاستثمار وتطويره أهمها⁽²⁴⁾:

- تضمن الوكالة للمستثمرين كافة المعلومات الاقتصادية والقانونية المتعلقة بقطاع نشاطهم بما يسهل عليهم التعرف على الفرص السانحة للاستثمار أو الشراكة، بالإضافة إلى إعداد لقاءات بين المتعاملين المحليين والأجانب.

- توفر كل المعلومات المتعلقة بعملية الاستثمار كتلك الخاصة بالنظام الجبائي الجزائري، وكيفية تحويل رؤوس الأموال، وسياسة الصرف، واشترطات الإقراض، وتشغيل الأجانب... إلخ.

- توفر كل المعلومات المتعلقة بإجراءات تكوين المؤسسات، وتسجيل الأسماء التجارية، وكل المعلومات المتعلقة بالعمل الجمركي مثل الرسوم الجمركية والإجراءات الجمركية الواجب اتباعها وطرق اختصار مراحلها... إلخ.

- تقدّم كل المعلومات المتعلقة بالعقارات وطرق التسجيل العقاري، وإمكانية الحصول على قطع الأرض التابعة للدولة، وكل المعلومات المرتبطة بميدان البيئة ذات الطابع القانوني.

3-3- نظام المعلومات العلمية والوثائقية: ويظهر في الجزائر من خلال مركزين:

3-3-1- مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST):

أنشئ هذا المركز في 16 مارس سنة 1985، بموجب المرسوم رقم 56-85. وفي سنة 1986 تم إلحاق المركز بالمحافظة السامية للبحث. يتكون المركز بالإضافة إلى مقره الرئيسي في العاصمة من شبكة مكونة من عشرة ممثلين في عدد من ولايات الوطن.

قام المركز بالعديد من الإنجازات أهمها تطوير شبكة الإنترنت في الجزائر، والعمل على توفير مختلف المعلومات العلمية والتقنية ومعالجتها ونشرها، والمساهمة في تشييد مشروع الجامعة الافتراضية، مع تطوير العديد من المواقع في شبكة الإنترنت. كما عمل على تطوير عدة منتجات في مختلف مجالات التسيير أبرزها⁽²⁵⁾:

- برنامج "سناجب" للتسيير الوثائقي.

- الرصيد الوطني للرسائل والأطروحات، وإنشاء المراكز الجهوية للتوثيق.

- وضع قاعدة بيانات للكلمات المفتاحية، وأخرى للكفاءات البشرية والفنية الوطنية.
- تطوير عدة نظم معلومات اقتصادية لفائدة المنظمات والهيئات العمومية، إلى جانب إصدار مجلة متخصصة في المعلومات العلمية والتقنية من التقارير والبحوث العلمية.

3-2-3- المركز الوطني للإعلام الوثائق الاقتصادية (CNIDE):

تم إنشاء المركز الوطني للإعلام والوثائق الاقتصادية بموجب المرسوم رقم 81-389 المؤرخ في 26 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن إنشاء المركز الوطني للإعلام والوثائق الاقتصادية، ويقوم المركز بمهمة جمع وتصنيف الدراسات ذات الطابع الاقتصادي.

ومن أهم إنجازاته هو إصدار مجموعة من الفهارس التي تختص في⁽²⁶⁾: الدراسات الاقتصادية، ومصادر المعلومات الاقتصادية، والنصوص القانونية الخاصة بتنظيم الاقتصاد الوطني، والمؤسسات ذات الطابع التجاري والصناعي، ومكاتب الدراسات الاقتصادية على المستوى الوطني.

خلاصة

أدركت الجزائر في سعيها الدؤوب منذ الاستقلال لتحقيق تنمية شاملة مستدامة تعكس تطلعات شعبها، أهمية المعلومات والتحكم فيها، فأنشأت بذلك مجموعة من المراكز التي تخدم هذا الغرض، مركزة على ثلاثة محاور أساسية؛ المحور الأول ويتضمن الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها المصدر الأول للتزود بالبيانات التي تعتبر أساس كل المعلومات. المحور الثاني ويتضمن المعلومات التجارية والاستثمارية من خلال ثلاث هيئات فرعية تختص على التوالي بتنظيم التجارة والصناعة، وإحصاءات التجارة الخارجية، وتطوير الاستثمار. المحور الثالث ويتضمن الاهتمام بالبحث العلمي والإعلام من خلال CERIST و CNIDE.

وقد حققت الجزائر من خلال هذه المراكز العديد من المكاسب أبرزها:

- ترسيخ أهمية التحكم في المعلومات سبيلا لإدارة التنمية وتحقيق الأهداف.
 - وجود تشريعات تحكم العمل الإحصائي.
 - تراكم المعرفة المهنية الإحصائية وتوفير الإمكانيات في مجال تكنولوجيا المعلومات.
 - توفير بعض المؤشرات الإحصائية التي تخدم متخذي القرارات، والموظفين الحكوميين وقطاع الأعمال والباحثين، مع إمكانية تطوير النشر الإحصائي وخدمات المستفيدين.
- أما ما يؤخذ على هذه المراكز:

- أنها تهتم بالإحصاءات الكلية ولا تهتم بالإحصاءات الجزئية أو القطاعية.
- لا تقدم خدمات متخصصة حسب الطلب أو الحاجات بل إن كل معطياتها عامة.
- تعدد أجهزة الإحصاء يؤدي إلى ضياع المسؤولية عن مدى صحة الإحصاءات وصدقها.
- أنها لا تستجيب لفكرة النظام، حيث لا توجد إدارة عليا تنظم عمل هذه المراكز. كما لا يظهر أي نوع من التنسيق والتفاعل بينها، فلا يمكن الاستفادة من خصائص النظام، حيث تكون مخرجات جزء منه هي مدخلات جزء آخر. كما لا يمكن المعالجة الفورية للبيانات والاستفادة من النتائج السابقة أو من رأي الخبير؛ ففكرة نظام وطني للمعلومات هي في الحقيقة بناء مظلة تعمل تحتها كل المراكز التي تسمى بالأنظمة الفرعية التي تضطلع بجمع البيانات الإحصائية الرسمية وتجهيزها ونشرها، والإشراف على دورية جمع البيانات وضمان عدم الازدواجية في الأرقام الإحصائية الرسمية. كما تهتم بموضوع نوعية البيانات الإحصائية وجودتها. ولاشك أن هذه الأخيرة هي الهدف الرئيسي والنهائي لأي نظام للمعلومات لما لها من أهمية في القضايا التنموية كافة، وفي اتخاذ القرارات الوطنية بأنواعها المختلفة. وترتبط جودة البيانات الإحصائية بالعديد من العوامل التي من بينها الخبرات والمهارات التي تتمتع بها الموارد البشرية العاملة في هذا المجال. وعلى هذا الأساس يمكن أن نخرج بالاقتراعات الآتية:
- إرساء نظام معلومات وطني متناسق متكامل يستجيب لحاجات مستخدمي المعلومات عالية الجودة، لدعم عمليات اتخاذ القرارات في مجالات التطور الاقتصادي والاجتماعي من خلال وضع إدارة مركزية تشرف على المراكز الموجودة، مع إضافة مراكز جديدة بمثابة أنظمة فرعية يستجيب كل منها لقطاع من القطاعات.

- الارتقاء بمستويات إنتاج البيانات الإحصائية واستخدامها بالتنسيق بين مكونات النظام وتوظيف التطور في الطرق وتقنية المعلومات بما يؤمن حسن استخدامها.
- توفير الدعم المادي والبشري للأجهزة الإحصائية، مع التوسع في التعليم والتدريب واستخدام تقنية المعلومات بما يؤدي إلى تأهيل القوى العاملة لاستيعاب التطور الحاصل في المنهجيات وتقنية المعلومات وتسخيرها في تطوير العمل.
- بعث العلاقة وتوطيدها بين البحوث والإحصاءات والمعلومات وربطها بمراكز القرار، مع تدعيم إمكانيات التواصل بين الشركاء الاقتصاديين.
- تقديم الخدمات المتخصصة للمؤسسات عند الطلب في شكل معلومات خاصة أو مؤشرات، عن طريق إقامة مخابر البحث المتخصصة في كل قطاع أو مجال مما يضمن عدم الازدواجية في تحمل مصاريف البحث بين المؤسسات، مع إمكانية الاستثمار الأمثل لهذه البحوث، حيث يمكن أن تكون مدخلات لبحوث في مجالات أخرى، بما يخفف تكاليف المشاريع ويعود بالنفع على القطاع والتنمية إجمالاً.
- الترويج للنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية بشكل يسمح بالتفاعل بين الوحدات الاقتصادية والأطراف المتدخلة في عملية التنمية لتعميم المشاركة وتوسيع الاستفادة.

المراجع والحواشي:

- 1- صبحي محمد قنوص: "أزمة التنمية"، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الثانية منقحة، مصر، سنة 1999، ص 269.
- 2- حبيش علي: "التكنولوجيا في عالم متغير"، أكاديمية البحث العلمي، القاهرة، 1999، ص 256.
- 3- محمد الفرجاني حصن: المرجع السابق، ص 152.
- 4- العبيد يعقوب فهد: "التنمية التكنولوجية، مفهوماً ومتطلباتها"، الدار الدولية للنشر، بيروت، 1999، ص 29.
- 5- : "إدارة التنمية" دار زهران للنشر، الأردن، 2002، ص 14.
- 6- سعد طه علام: "التخطيط مع السوق" دار الفرق للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق سورية، ط1، 2005، ص 42.
- 7- محمد عبد العليم صابر: "نظم المعلومات الإدارية"، دار الفكر الجامعي، 2007، 49-50.
- 8- باروش زين الدين: "واقع وتحديات الاقتصاد الجديد"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، العدد رقم 2003، 02.
- 9-Gouali noureddine et nekri mounira, SNIE : "principes méthodologiques pour la mise en place d'un observatoire national de l'habitat", séminaire SNIE état et perspectives, CERIST, Alger, 31/01-01/02/2005.
- 10- نجم عبد الله وآخرون: "نظم المعلومات الإدارية"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2005، ص 75-76.
- 11- رحيم حسين: "نظام للمعلومات الوطني كأداة لدعم الشفافية وترشيد القرار-مع تحليل مقارن (ONS, CERIST) في الجزائر و (IDSC) في مصر"، الملتقى الدولي حول الشفافية وناجعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، خلال الفترة 01-05/31-02/06/2003.
- 12- أحمد عبد الونيس، مدحت أيوب: "اقتصاد المعرفة"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006، ص 211.
- 13- عبد الستار العلي وآخرون: "مدخل إلى إدارة المعرفة"، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص 186.
- 14- رحيم حسين: مرجع سابق.
- 15- نصر حمود مزنان فهد: "أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 27.
- 16- يحي إدريس: "دور إقامة نظام وطني للمعلومة الاقتصادية في دعم متخذي القرار-حالة الجزائر-"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2005، ص 98.
- 17- المادة الخامسة من المرسوم 82-489 المؤرخ في 18 ديسمبر 1982.

- 18- يحي إدريس: مرجع سابق، ص 148-149.
- 19- المرسوم 47-80 المؤرخ في 23 فيفري سنة 1980.
- 20- المادة 03 من المرسوم رقم 93-334 المؤرخ في 27/12/1993، العدد 86، ص 49.
- 21- المادة 17، 18 من الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، العدد 47، ص 07.
- 22- المادة 28 من نفس المرجع، ص 08.
- 23- المواد 23 24 25، من نفس المرجع، ص 08.
- 24- <http://www.consulatalgeriemontreal.com/src/actualites/ANDI/TEXTLOI/AR/Qui%20sommenous%20ara%20.html>.
- 25- <http://www.cerist.dz>.
- 26- يحي إدريس: مرجع سابق، ص 175.